مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 01 (2021م) ـ ص ص 47 – 72
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

المؤثرات الكلامية في الفكر النحوي العربي
نحاة القرن الرابع الهجري أنموذجا

The verbal influences in the Arabic grammatical thought Grammarians the fourth cent ury AH as a model

إدريس ريمي *
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)
rimidris@gmail.com

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/05/28	2021/06/12	2021/06/30

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

هذا البحث دراسة تاريخية في النحو العربي، أُبرز من خلالها تأثير مناهج علماء الكلام وأساليبهم ومصطلحاتهم في الدرس النحوي العربي، فقد تعايشت العلوم الإسلامية والعربية مع بعضها، وتأثر علماء العربية بما ساد وانتشر في الساحة العلمية والمعرفية في القرون الأولى خاصة زمن تدوين العلوم والتنظير لها، ومن أبرز العلوم العربية المتأثرة بمناهج المتكلمين؛ علم النحو العربي، الذي نشأ لخدمة النص القرآني، فكانت بدايته تحقيقا لغاية لسانية وهي عصمة اللسان من الزلل في تلاوة الكتاب الكريم، ثم تحولت أفكار النحاة في القرن الرابع ليتجهوا بالنحو إلى قِبلة علم الكلام، ويتأثروا بمنهجه وأسلوبه ومصطلحاته، فكانت النزعة الكلامية واضحة في الفكر النحوي العربي، وغدا الدرس النحوي كأنه جزء من علم الكلام في مادته، أو فرع من علم المنطق في قواعده.

الكلمات المفتاحية: النحو؛ علم الكلام؛ النزعة الكلامية؛ الفكر النحوي.

Abstract

This research is a historical study about Arabic grammar, through which it highlighted the influence of the methods, styles and terminology of theologians in the Arabic grammatical lesson. Islamic and Arabic sciences coexisted with each other, moreover Arab scholars were affected by what prevailed and spread in the scientific and knowledgeable field during the first centuries, especially the time of codification of Science and theorizing about it, and one of the most prominent Arab sciences influenced by the curricula of the speakers; Arabic grammar, which was established to serve the Qur'anic text. Its beginning was an investigation of a linguistic goal, which lead to protecting of the tongue in the recitation of the Holy Book, They quote its method, style and terminology, so the verbal tendency was clear in the formulation of Arabic grammatical thought, and the grammatical lesson became as if it were part of the science of theology or a branch of logic, Setting and rooting, methodological and terminological.

Keywords: grammar, theology, verbal disposition, grammatical thought.

* المؤلف المراسل

1ـ مقدمة:

لقد نشأت الدراسات النحوية العربية في زمن نشطت فيه حركة الترجمة التي نقلت إلى العرب علوم الأمم الأخرى، ومن البديهي أن تتأثر العلوم بعضها ببعض، خاصة إذا تعايشت في بيئة واحدة، ومن المعروف أن علم الكلام نشأ لأجل الدفاع عن العقائد الدينية التي جاء بها الإسلام ،وأنّ النحو نشأ لغاية الحفاظ على القرآن الكريم.

وبعد اتساع مساحة دولة العرب والمسلمين عن طريق الفتوحات الإسلامية امتزجت ثقافة العرب بغيرها من الثقافات الأخرى وتشوّف العرب لنقل علوم هذه الأمم إلى لغتهم، خاصة بعد فتح الشام والعراق وبلاد فارس (انظر (بن خلدون، 1408 هـ – 1988 م، صفحة 571)، (أمين، دت، الصفحات 8–9)، (بروكلمان، دت، صفحة 91) و (ضيف، دت، صفحة 117)) ؛ حيث اطلعوا على هذه العلوم، ونقلوها بالترجمة إلى لغتهم.

لقد أنشأ هذا التعايش تنافسا في الدفاع عن الأديان واللغات، فأصبحت كل أمة تدعو إلى علومها وتنتصر لدينها، وتفتخر بمورثها الفكري والعلمي والثقافي، وهنا وجد العرب أنفسهم أمام ديانات يونانية وفارسية ومجوسية، وثقافات مختلفة تترجم وتنقل إلى لغتهم (أمين، دت، صفحة 8)، فكان لزاما على العرب أن يطّلعوا على هذه العلوم، والتي من بينها علم الكلام، الذي اتُخذَ وسيلة للدفاع عن الدين الإسلامي، ثم اصطبغت به علوم الشريعة كالفقه وأصول الفقه وعلم العقائد والأديان، لينتقل إلى علوم العربية، وأهمها علم النحو العربي وأصوله.

لقد تدرج علم الكلام في التأثير على النحو شيئا فشيئا؛ لتبلغ ذروة تأثيره في القرن الرابع، وهنا وجدت (سالم صالح، 2006، صفحة 115) يقول: " وهكذا لم يأت القرن الرابع حتى كان النحو قد خطا نحو التأثر بالكلام خطوات واسعة" ويقول (المبارك، 1963م، صفحة 129) متحدثا عن القرن الرابع :" إننا نستطيع أن نقول إن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو، وأرسى أسس البحث النظري فيه....اتضحت في هذا القرن معالم الصلة بين النحو من جهة وأصول الفقه والكلام من جهة أخرى. وابتدأ النحاة يؤلفون على طريقة الفقهاء والمتكلمين وعلى أصولهم"

كما أنني اشتغلت بتدريس أصول النحو العربي ومذاهبه، فكنت أعود إلى كتب نحاة القرن الرابع ومنها: أصول النحو لابن السراج، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، والخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، فلاحظت الأثر الكلامي في هذه المؤلفات، من حيث الجدل النحوي، أو من حيث اقتباس مصطلحات المتكلمين، وفي طريقة صياغة الأصول النحوية والقواعد الكلية، فكان كل ما تقدم ذكره من الأسباب التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع، بعدما رسخت في ذهني إشكالية مفادها:

* إذا كان النحو العربي نشأ لغاية أساسية هي: الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن، وهي غاية لسانية، فكيف تأثر بعلم الكلام الذي نشأ لغاية عقدية؟ وما هي الأسباب التي جعلت النزعة الكلامية تبرز وتتضح عند نحاة القرن الرابع على وجه الخصوص؟

وبعد قراءتي للمصادر النحوية، ومراجع تاريخ النحو العربي، وجدت أنّ طبيعة معالجة الموضوع تستوجب مني استخدام المنهج الاستقرائي لأجل تتبع واستقراء الأثر الكلامي عند نحاة القرن الرابع، ثم استخراجها لتكون من مظاهر الدراسة، كما تستوجب اتباع المنهج التاريخي للوقوف على جذور الأثار الكلامية الأولى، ثم تتبع مراحل تطورها حتى القرن الرابع، ومنهجا تحليليا؛ عند التعليق على مظاهر التأثير الكلامي في الدرس النحوي، وشرح قواعد علم الكلام المبثوثة عند النحاة، ومنهجا مقارنا عند مقارنة كلام النحاة وقواعدهم في دراسة النحو، بقواعد المتكلمين في معالجة قضايا علم الكلام، وحتى يكون الموضوع متكاملا من الناحية المعرفية، رسمت خطة منهجية تمثلت في الآتي:

أولا : علم الكلام مفهومه وموضوعه

ثانيا : نشأة علم الكلام واتصاله بالثقافة العربية وعلومها.

ثالثا: مسار التأثير الكلامي في النحو العربي قبل القرن الرابع

رابعا : تعانق الفكر الكلامي مع الدرس النحوي في القرن الرابع

خاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها

وفيما يلي أبسط القول في معالجة هذه العناصر كما يأتي:

2ـ علم الكلام مفهومه وموضوعه

1،2 . تعريف علم الكلام:

عرفّه المتكلمون تعاريف متقاربة (الفارابي، 2012، صفحة 72) في المعنى أهمها ما نصّ عليه الإيجي في المواقف: " والكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبهة، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام" (الإيجي، دت.، صفحة 7)

ويذكر ابن خلدون في مقدمته أن علم الكلام هو:" هو علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانيّة بالأدلّة العقليّة والرّدّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السّلف وأهل السّنّة" (بن خلدون، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 580).

وعليه فعلم الكلام من خلال ما تقدم علم جدلي؛ يقوم على مجموعة من الأدلة العقلية مقرونة بالحجج والبراهين، ومجاله التأمل القائم على إعمال العقل، ثم مناقشة كل مسألة من مسائل الاعتقاد على هذا المنهج. ووفق قواعد عقدية عرفت بـ" علم الكلام"

2،2. موضوعه:

تذكر الدراسات التاريخية (أمين، دت، صفحة 19) والكلامية (النشار، ،دت.، الصفحات 1-54) التي بحثت في علم الكلام، أنه نشأ لغاية هي الدفاع عن العقائد الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي؛ لما تفرق الناس نحلا وطوائف عدة، وفرق مختلفة في الدولة الإسلامية، فمصادر علم الكلام تذكر أنّ موضوعه (الإيجي، . ، المواقف في علم الكلام، ، ،،، دت، صفحة 7) هو الدفاع عن العقائد الإسلامية ومنها توحيد الله، والبحث في أسمائه وصفاته، ومسائل التكليف كالجبر والاختيار، والبحث في موضوعات المحكم والمتشابه من القرآن الكريم، وغير ذلك من موضوعات علم الكلام؛ فموضوعه الأساسي عقدي ديني، ولأن علوم الشريعة مرتبطة مع علوم العربية انتقل من علوم الدين إلى علوم العربية.

3 .نشأة علم الكلام واتصاله بالثقافة العربية وعلومها.

كان من بين الطوائف والفرق الإسلامية التي ظهرت منذ القرن الثاني للهجرة في الدولة الإسلامية؛ فرقة المعتزلة وقد اهتمت هذه الفرقة بمسائل العقيدة الإسلامية والبحث عن أسماء الله وصفاته، ومن خلال هذا البحث تركوا العنان للعقل، وأعطوه حرية كاملة في التفكير والتأويل، واعتمدوا على البراهين العقلية والحجج المنطقية، لأجل الردّ على خصومهم، فنشأ علم الكلام، بعدما اطلعوا على الفلسفة اليونانية وتمعّنوا في مواضيعها وأساليبها، وتأثروا بها تأثيرا جعل من مذهبهم وأفكارهم فلسفة إسلامية محضة (أمين، دت، الصفحات 3-19) ثم أطلق على فرع من هذه الفلسفة الإسلامية علم الكلام.

وقد اقتضت طبيعة التأثير والتأثر؛ أن تتأثر العلوم بعضها ببعض، كما تتأثر المجتمعات بعضها ببعض عند الاختلاط، فانتقل علم الكلام إلى علوم الشريعة وأبرزها علم أصول الفقه (خلاف، دت، صفحة 19) الذي كان له الأثر الواضح في علم أصول النحو منهجا ومصطلحا وطريقة في التأليف، خاصة عند النحاة المعتزلة، حيث أصبحت العلوم العربية تكتسي بالمنهج الكلامي القائم على المناظرة والدقة في الاستدلال، والنظر وعدم التسليم المطلق للسماع والمنقول، وقد وصف المؤرخ ابن خلدون هذا التأثير وهو يتحدث عن تاريخ النحو في مقدمته،:" فأجروا صناعة العربيّة مجرى العلوم بحثا وقطعوا النّظر عن التّفقّه في تراكيب كلام العرب إلّا إن أعربوا شاهدا أو رجّحوا مذهبا من جهة الاقتضاء الذّهنيّ لا من جهة محامل اللّسان وتراكيبه. فأصبحت صناعة العربيّة كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللّسان وملكته" (بن خلدون، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 774)

ويقول في معرض حديثه عن تطور الصناعة النحوية عند العرب:" ... ثمّ طال الكلام في هذه الصّناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المصرين القديمين للعرب، وكثرت الأدلّة والحجاج بينهم وتباينت الطّرق في التّعليم وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد وطال ذلك على المتعلّمين. (بن خلدون، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 775)"

فمن خلال كلام ابن خلدون في النصين المتقدمين ألاحظ بوضوح تأثر الفكر النحوي بعلم الكلام، ففي النص الأول وجدته يصف علم العربية أو علم النحو بأنه جملة من قوانين المنطق والجدل، وفي النص الثاني يبرز كثرة الأدلة والحجاج وكثرة الاختلاف في مسائل النحو التي ناقشها النحاة بطريقة المتكلمين، رمز إليها بالحجاج والذي يعني استعمال الحجج والبراهين العقلية لإثبات القاعدة أو نفيها، كما هو واضح في كتب الخلاف النحوي، ومن أبرزها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

4. مسار التأثير الكلامي في النحو العربي قبل القرن الرابع

يصعب على الباحث من الناحية التاريخية أن يحدّد بدقة الفترة الزمنية التي اتصل فيها النحو العربي بعلم الكلام، إلا أنه يبقى من المؤكد أن هذا الاتصال بدأ مع نشأة تدوين العلوم العربية والإسلامية ومنها علم النحو العربي (حسن، دت.، صفحة 143)" ،ومن ثم كثر استخدام العلماء من كل فن لاصطلاحات المتكلمين ومسائلهم على نحو ما نرى في مصطلحات الواجب والجائز والمستحيل، والعدم والوجود والنفي والإثبات، والهوية والماهية، والعين والذات والعلة والمعلول، وغيرها فهذه الاصطلاحات صارت عرفا عاما لدى الأصوليين والفقهاء والمفسرين والبلاغيين والنحويين وغيرهم" (العليم،، 2011م، صفحة 28).

ومن البداهة أن العلوم تتأثر بالبيئة والمكان الذي تنشأ فيه، فقد نشأ النحو العربي في العراق بلد العلوم وتدوينها، فكانت مدينة الكوفة التي أنجبت أبا حنيفة النعمان الذي وسّع القياس في الفقه، حتى قال الشافعي:" قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. " (الذهبي، 2003 م.، صفحة 990) فإن مدينة البصرة أنجبت الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو الذي أجاد القياس وتفنّن فيه، ووضع معجمه العين وقواعد علم العروض على أصول رياضية عقلية منطقية، قال عنه ابن جني وهو من المتكلمين النحاة: " سيّد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه" (الفتح، دت، الصفحات 1-362) يقول الدكتور مصطفى عبد العليم:" وقد ظهرت آثار الثقافة الكلامية في دراسة الخليل النحوية، يبدو ذلك من خلال توسعه في القياس، وغوصه إلى استخراج الأصول العامة والقواعد العقلية في اللغة والنحو واستغلاله لنظرية التبادل والتوافق الرياضية في وضع علم العروض والمعجمية العربية." (العليم،، 2011م، صفحة 37)

فلم يعرف العرب قبل الخليل بن أحمد التوفيقات العقلية والرياضية التي أسّس من خلالها معجمه، وبنى عليها قواعد علم العروض وابتكاره للتفعيلات التي تعرف بها بحور الشعر، فلا شك أن الخليل بن أحمد قد كان له تكوين عقلي قبل ذلك عن طريق التأثّر، تزاوج مع موهبته الفذة وحسن ذكائه الحادّ، فنال شرف تأسيس هذه العلوم العربية.

وتذكر كتب التراجم أيضا أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو أول من بدأ القياس وأدخله النحو متأثرا بمنهج المتكلمين في الجدل والتعليل، قال ابن سلام:": أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل عبد الله بن أبى إسحاق" (الشعراء، دت.، صفحة 14/1) وهذا يدل على أن الحضرمي كعالم بالنحو اتصل بعلم الكلام وأخذ منه فكرة التعليل التي تسربت لعلماء المسلمين بواسطة المتكلمين، ومنها إلى علم النحو.

فعبارة ابن السلام السالفة والتي ذكرها في معرض حديثه عن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي توحي بكل وضوح إلى اهتمام الحضرمي بالقياس، الذي يعدّ عملية عقلية نشأت بعد السماع، ومعروف أنّ التأمل العقلي نشأ عند العرب مع اختلاطهم بالأمم الأخرى، إذ كانوا قبل ذلك أمة التلقي والمشافهة والاعتماد على الذاكرة وحفظ الأخبار والأشعار وروايتها، أمّا منهج التعليل فهو من صميم علم الكلام الجديد في الثقافة العربية.

ويلاحظ المتتبع للنزعة الكلامية في الدرس النحوي تطورا خلال القرن الثاني في كتاب سيبويه، على اعتبار أنه المدونة الوحيدة المكتملة؛ والتي يمكننا أن نتخذها مرآة عاكسة لمن تكلم في النحو، سواء ممن عاصره، وتتلمذ عليه (السيوطي، ، دت.، صفحة 2/ 229)، وذلك كعيسى بن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة بن دينار النحوي، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، فهؤلاء شيوخه وعنهم أخذ النحو وعلم العربية، أو ممن روى أقوالهم وذكر قواعدهم النحوية في الكتاب؛ أمثال أبي عمر بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وغيرهم فهؤلاء لم يكثروا الانشغال بعلم الكلام، فعبد الله بن اسحاق الحضرمي وإن أخذ فكرة التعليل والقياس من المتكلمين وطبّقها على النحو، لكن قواعده كانت لسانية، وقد عرف عن أبي عمر بن العلاء اهتمامه بالرواية والسماع وجمع اللغة وتدوينها، فانعكس ذلك في لغة كتاب سيبويه من حيث طريقة تأليفه، فجمع بين أقيسة المتكلمين البسيطة، وأقوال علماء اللغة و رواياتهم. كما يظهر في كتاب سيبويه الملامح المنهجية الأولى للدرس النحوي؛ التي كانت تعنى بجمع اللغة وتدوين قواعدها، أكثر من الاهتمام بمناقشة مسائلها على طريقة المتكلمين، وبدا واضحا أنَّ التأثير الأجنبي لا زال في بداياته خفيفا لم يتوغل في فكر النحاة.

ثم خلف من بعد كتاب سيبويه خلف من العلماء والأدباء، تأثروا بالنزعة الكلامية في مؤلفاتهم اللغوية، وبالتحديد المؤلفات النحوية التي ظهرت مع نهاية القرن الثاني وفي بداية مطلع القرن الثالث،

وهنا يصادفنا من النحاة المتكلمين؛ يحيى بن زِيَاد بن عبد الله بن مَرْوَان الديلمي إِمَام الْعَرَبيَّة أَبُو زَكَرِيَّاء الْمَعْرُوف بالفراء (الأنصاري،، ، 1384هـ، صفحة 341) المتوفى سنة 207هـ فقد ذكر المترجمون القدامى أنه كان من أبرز المتكلمين "يتفلسف في تصانيفه ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة" (القفطي،، – 1982م، صفحة 13/4) كما لاحظ الدارسون المحدثون أنه سلك سبيل علماء الكلام ومنهجهم في دراسة قضايا النحو وصياغة قواعده، وذلك بإرجاع الظواهر النحوية إلى عللها وأسبابها، كما يعدُّ الفراء أول (الأنصاري،، ، 1384هـ، الصفحات 331–336) من سلك منهج وضع القواعد الكلية لفروع النحو العربي؛ وهو ما يسمى بالأصول العامة للنحو، وقد عرف عن المتكلمين الاهتمام بوضع القواعد الكلية في التأصيل للعلوم العربية والإسلامية.

وهكذا اتضحت معالم الفكر الكلامي في الدرس النحوي مع نهاية القرن الثالث، ليكون له في القرن الرابع شأن آخر، حيث تعانق الدرس النحوي مع علم الكلام منهجا وأسلوبا.

5. تعانق الفكر الكلامي مع الدرس النحوي في القرن الرابع

بدأت الأثار الكلامية تتوسع شيئا فشيئا، ومع انتهاء القرن الثالث ودخول القرن الرابع وجدنا نحاة معتزلة درسوا العربية وتمكّنوا من ناصية قواعدها، وعدوا الأصول الكلامية ومنها القياس والتعليل من أصول العربية التي لابد للنحوي وعالم اللغة أن يعرفها وأن لا يخطأ فيها. يدل على ذلك قول الفارسي: " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس" (الفتح، دت، صفحة 90/2)

لقد خضعت الدراسة النحوية عند نحاة المائة الرابعة للهجرة من حيث مناهجها وأصولها وكلياتها وفروعها للمنطق، وأصبحت المؤلفات النحوية في هذا العصر لا تستغني عن علم الكلام (تاكي، 1425، الصفحات 7–8)، سواء في وضع التعاريف والحدود، أوفي التمثيل، أو التبويب والتقسيم المنهجي لطرح القضايا النحوية، ثم تعليلها والتدليل لها على طريقة المتكلمين، وها نحن نقف مع أبرز نحاة القرن الرابع الهجري، لنرى أثر المناهج الكلامية في دراساتهم النحوية، ونبرز تعانق الفكر الكلامي مع الدرس النحوي منهجا وأسلوبا في انتاجهم النحوي.

5، 1.ابن السراج:

أول نحوي في هذه الفترة هو: مُحَمَّد بن السّري الْبَغْدَادِيّ النَّحْوِيّ أَبُو بكر بن السراج، (القفطي،، – 1982م، صفحة 3/ 145) ، كان واسع الثقافة متعدد الجوانب، درس الثقافة العربية والإسلامية حتى أتقنها وبرع فيها، ومن ثم انتهت إليه رئاسة النحو في علم العربية بعد المبرد، كما استفاد ابن السراج من الثقافات الواردة على الفكر العربي والإسلامي التي سادت في عصره، وأبرزها علم الكلام والمنطق والموسيقى، فكانت دراسته النحوية ممزوجة بين الثقافتين (السراج، دت.، صفحة 9/1).

يعد كتابه الأصول في النحو من أجود الكتب النحوية التي جمعت علم النحو بطريقة مبوبة ومنظمة، هذّبت المادة النحوية وخلصتها من الاضطراب واختلاط المواضيع، قال ياقوت الحموي، "ما زال النحو مجنونا حتى عقّله ابن السراج بأصوله." (الحموي، –1993م، صفحة 2535/6)

لقد كان لابن السراج علاقة بعلماء الكلام، ولعل من أشهرهم أبو نصر الفارابي (النديم،، 1997 م.، صفحة 223)، الفيلسوف المتكلم، حيث كانت بينهما صلة وطيدة؛ يلتقيان ويبحثان معا مسائل علم المنطق وعلم النحو، ورد في عيون الأنباء قول ابن أبي أصيبعة: " إن الفارابي كَانَ يجْتَمع بِأبي بكر بن السراج فَيقْرَأ عَلَيْهِ صناعَة النَّحْو، وَابْن السراج يقْرَأ عَلَيْهِ صناعَة الْمنطق" (أصيبعة، ، دت.، صفحة 606) وهذه المدارسة جعلت من الفارابي يستفيد من نحو ابن السراج ويظهر ذلك واضحا جليا في مصنفاته، كما استفاد ابن السراج من فلسفة الفارابي، وظهرت كذلك في مصنفاته النحوية، فبعد دراسته لكتاب سيبويه والتعمق في مواضيعه استطاع أن يعيد مادته على طريقة المتكلمين ويزوده بالحجة العقلية والمنطقية، ولذا فقد وصفوه بأنه انتزع المادة العلمية التي كوّن منها كتاب "**الأصول**" من كتاب سيبويه، ولكنه أجاد في ترتيب هذه المادة حتى قال المرزباني:" صنّف كتابا فى النحو سماه الأصول انتزعه من أبواب كتاب سيبويه، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم؛ فأمّا المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسّمه ورتّبه" (القفطي،، – 1982م، صفحة 3/ 149)وقال ابن الأنباري:" وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب (الأنباري، – 1424 2003، صفحة 186)"، ويظهر هذا الترتيب الذي ذكره ابن الأنباري في المصطلحات والتعاريف والحدود والاستدلالات؛ كل هذا جاء على طريقة المتكلمين والمناطقة (علي، صفحة 215).

ومن خلال ما تقدم في وصف كتاب الأصول لابن السراج، ألاحظ ثناء العلماء وتركيزهم على الجانب الشكلي والتنظيمي في عرض مادة هذا الكتاب، فقد صنف مسائل النحو بشكل ممنهج ومنظم على خلاف ما كانت عليه من قبل، وهذا يظهر جليا في الأبواب والتقسيمات، فيقول مثلا:" الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين: فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب، والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أوفيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد تما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب .والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بمفعول.، والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه ومفعول له. ومفعول معه." (السراج، دت.، صفحة 1/ 159) فالذي يقرأ هذا النص وغيره في الأصول يجد أنه يتعامل مع

مفكر بارع في علم المنطق الذي يجعل منه أداة يقوّم بها تفكيره تظهر بعد ذلك في منهجية العرض والأسلوب، وقد ظهرت عند ابن السراج في تقسيم مواضيع الكتاب بطريقة عقلية منطقية.

أما من حيث التعاريف والاصطلاحات فنلاحظ أنّ ابن السراج قد استخدم طريقة المتكلمين في صياغة التعاريف النحوية، فقد عرف عن علماء الكلام الاهتمام بوضع الحدود والتعاريف الدقيقة والواضحة وأطلقوا عليها الحدود الجامعة المانعة (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 49)، ولم يتوقف علماء الكلام عند وضع التعاريف الدقيقة، بل صنّفوا كتبا سميت بكتب الحدود والتعريفات منها الكلامية وأخرى اصطلاحية في فنون مختلفة، ومنها في مجال النحو: كتاب "الحدود في النحو" لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني النحوي المتكلم، كتاب محمد بن الحسن بن فورك الأديب النحوىّ المتكلم، المسمى: "كتاب الحدود"، وكتاب الحدود لابن سينا، المسمى: "الحدود في تعريف الأشياء " و" كتاب التعريفات" للشريف الجرجاني وغيرها من كتب التعاريف والحدود في التراث العربي والإسلامي.

لقد استفاد ابن السراج من صناعة المتكلمين في صياغة الحدود ووضع التعاريف للقضايا النحوية فظهرت التعاريف في كتابه الأصول تعتمد على العقل والتصور ويستخدم فيها طريقة التعليل الكلامي فعند تعريف النكرة يقول:" **كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذكر.**" (السراج، دت.، صفحة 148/1) فنلاحظ أنه عرّف النكرة تعريفا مبنيا على التصور الحاصل في ذهن المخاطب، فمتى لم يستطع المخاطب التمييز بين شئين اثنين أو أكثر وقعا في الخطاب وحصل الابهام؛ كان الاسم نكرة، وهذه طريقة علماء الكلام في وضع التعاريف؛ حيث تعتمد على الكليات التي تجمع المعرّف ويدخل في مفردات التعريف جميع أجزاء معانيه بالحصر المنطقي.

وفي الاستدلال نجد أن الأصل في كلام العرب أن يستدل ويستشهد له من الكلام الوارد والمنقول عن العرب شعرا أو نثرا، ومعنى ذلك أن يكون السماع هو الأصل في الاستدلال؛ أي أن النقل مقدّم عن غيره من الأدلة العقلية الأخرى، ولكننا نجد ابن السراج يخاطب العقول ويستشهد على القضايا النحوية بالأدلة العقلية (السراج، دت.، الصفحات 36-41) وهذا معناه أنه يكثر من الأدلة العقلية القائمة على التعليل والقياس، ولا يغفل النصوص المسموعة عن العرب، وقد يأتي بها في الغالب تدعيما للحجة العقلية. ومن بين الأدلة العقلية القائمة على التصور والاستقراء و مراعاة عدم النظير في كلام العرب فقد قال في معرفة الاسم:" **ومما يقرب على المتعلم أن يقال له: كل ما صلح أن يكون معه "يضر وينفع" فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه "يضر وينفع" فليس باسم، تقول: "الرجل ينفعني والضرب يضرني" ولا تقول "يضرب ينفعني" ولا "يقوم يضرني"** (السراج، دت.، صفحة 38/1).

وهكذا يمكن لنا أن نعدّ ابن السراج نحويا متكلّما، أعطى النحو صبغة كلامية في صياغة قواعده وترتيب مادته، ووضع تعاريفه وحدوده، ونقل عن المتكلمين أدلتهم العقلية، واستشهد بها على قضايا النحو ومزج مصطلحاته بمصطلحات المتكلمين.

2، 5.عبد الرحمن بن إسحاق ويعرف بـ" الزجّاجيّ أبو القاسم": (**القفطي**،، ـ 1982م، **صفحة** 160/2)

يعد الزجاجي من النحاة المخضرمين الذين عاشوا في القرن الثالث، وأدركوا مدة كبيرة في القرن الرابع الهجري، وعليه كانت ثقافته واسعة (المبارك، ، الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، ، ، 1984م، صفحة 13) ألمَّ بأغلب العلوم العربية والأدبية التي سادت وانتشرت في القرن الرابع خاصة، وعليه فقد كثرت تصانيفه وكانت مثمرة نافعة (القفطي،، – 1982م، صفحة 2/ 10) في اللغة والأدب والنحو فنرى منها كتابه الجمل في النحو الذي وصفه القفطي بقوله: " كتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع" (القفطي،، – 1982م، صفحة 2/ 160) ، ومن تصانيفه كتاب "الإيضاح في علل النحو" الذي يظهر لنا فيه بشخصية النحوي المتكلم البارع، والفيلسوف القدير، يقول الدكتور مازن المبارك: " على أنّ الزجاجي – من ناحية ثانية – لم يستطع أن يكون نحويا خالصا كما أراد، بل غلبت عليه النظرة الفلسفية في حديثه عن العلل ونظرته إليها،...وكان الزجاجي وأمثاله نهبا موزعا بين عاطفة مخلصة وفراسة صادقة في النحو وأوضاعه، وعقّلت ملكة ناصيته أحكام الفلسفة ودارت على لسانه ألفاظ المتكلمين" (المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها،، 1981م.، صفحة 100).

وعند رجوعنا لمؤلفات الزجاجي نجد أول ما يذكر لنا من مصنفاته النحوية كتابه: "الإيضاح في علل النحو"، وقد اتسمت الدراسة النحوية في هذا الكتاب بملامح الفكر الكلامي، فقد اشتهر النحاة المتكلمين –خاصة المعتزلة – بالتمسك بمبادئ الاعتزال (المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، 1963م، صفحة 221) ، ثم دراسة اللغة والنحو وفق منهج يخدم فكرهم ومنهجهم العقدي، وتبرز خصائص هذا المنهج (نصيف، السنة 37، الصفحات 45–) في كونهم اعتنوْا بالجانب العقلي أكثر من عنايتهم بالرواية والاستشهاد، ومنها القرآن والحديث، وما ورد عن العرب من أقوال شعرا ونثرا. ،وكذا شدة تمسكهم بالقياس وافتتانهم بالعلل، وكثرة الجدل والحجاج، وتأثر دراستهم النحوية بالفلسفة والمنطق حتى أدخلوا للنحو العديد من مصطلحات المناطقة وأضفوا على الكثير من مباحثه صبغة كلامية محضة. كما تبدو عنايتهم بالحدود والتعريفات وضبطها على طريقة المتكلمين .

وتظهر عناية الزجاجي بالجانب الكلامي والعقلي حين اهتم بالعلل وجعلها موضوع الكتاب ومادته الأصلية، ثم قسم العلة في كتابه الإيضاح إلى علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية، فقال:"

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية" (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 64).

فيتضح للقارئ من خلال كلام الزجاجي في تقسيم العلل؛ تأثره بالنزعة الكلامية فكانت العلة التعليمية هي من صميم دراسة اللغة وتعليم النحو العربي، وهي الطريقة المثلى التي يتعرف بها على منهج العرب وسننها في الكلام، فإذا قلنا للمتعلم "**قامَ زيدٌ**" وسأل عن رفع زيدٍ قلنا له كونه فاعل؛ أي أن الفاعلية علة في رفعه، وأن العرب لم يسمع عنها في الفاعل إلا الرفع، فالتعليل قائم على أصل الوضع في العربية؛ لكثير من الظواهر النحوية فكل ما يصلح أن يكون تفسيرا لظاهرة نحوية يرتبط بها من خلال ما ورد عن العرب فهو علة تعليمية، وأما العلل القياسية فهي ما تكون ركنا أساسيا في القياس ويتم من خلالها إلحاق الأشباه بالنظائر، ونستطيع أن نضع لها تعريفا مفاده: "**هي ما يمكن فيها حمل الكلام المتشابه من جهة اللفظ أو من جهة المعنى بعضه على بعض، ويقع ظن النحوي أن الحكم قائم عليها من جهة الشبه القائم بين المقيس والمقيس عليه**". (اللبدي،، 1986م.، صفحة 158)، وعليه فكل من العلتين السابقتين لها علاقة بالنحو ودراسته، أما العلّة الجدلية فهي التي اشتغل بها النحاة وأقحموها في كتبهم، وليس لها من تبرير إلا تأثرهم بمناهج المتكلمين، كما أنها كانت وسيلة من الوسائل الكلامية في الجدل النحوي، حتى وجدنا من المحدثين ممن اشتغل بدراسة العلة وتتبّعها من الناحية التاريخية في النحو العربي وهو الدكتور مازن المبارك (المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها،، 1981م.، الصفحات 96-97) الذي وصف لنا دراسة العلة عند الزجاجي، وبيّن لنا أنه تأثر بالفلْسفة وعلم الكلام، وأنّ دراسته للعلة في قسم العلة الجدلية جاءت على أساليب المتكلمين، كما أنها كانت نِتاج فكر وعصر سادت فيه غلبة أحكام العقل والمنطق وعلم الكلام في دراسة علوم العربية.

وإذا انتقلنا إلى التعاريف والحدود النحوية في كتاب الإيضاح، وتأملنا صياغتها، نجد أثر النزعة الكلامية عند الزجاجي واضحا من خلال ضبطها، أومن خلال مقارنتها بالتعريفات الفلسفية والكلامية، فهو يعلل سبب اختلاف النحويين في تحديد ماهية الاسم والفعل والحرف، على طريقة المتكلمين ويستعمل ألفاظهم فيقول" فإن قال قائل: لم اختلف النحويون في تحديد الاسم والفعل والحرف؟ وهل يجوز أن يختلف الحد إذا كان قولاً وجيزاً يدل على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة؟ وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء؛ فكيف يجوز اختلاف هذا وهل يجوز أن يُحد الإنسان، لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له: الحي الناطق المائت (الغزالي، دت، صفحة 162)؛ لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه؛ كقولنا: المائت الناطق الحي هو الإنسان؛ ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد؛ فإن حده بغيره إنسان كان مخطئاً؛ إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا: الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحاك؛ وما أشبه ذلك." (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 46)

فنحن نلاحظ في كلامه الميل إلى استعمال أمثلة علماء الكلام في وضع الحدود والتعريفات، وقد تأثر بهم في صياغة التعاريف النحوية، فكانت على طريقة المتكلمين وعلماء المنطق.

فإذا رجعنا إلى الإيضاح وتأملنا جليا بعض التعاريف نجد الزجاجي يعرف الاسم بقوله:" الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أنه يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك. " (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 48) .

فهو في هذا النص يلتزم بمنهج النحاة في وضع الحدود، وأن تكون حدودا لغوية خالصة (الياسري، 2003م) ويبتعد عن منهج الفلاسفة والمتكلمين، ولكنه عندما يأتي لتعريف الفعل نجده يصوغه بالطريقة الكلامية التي توجب في الفعل الدلالة على الحدث والزمن فيقول:" الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 52)" وربط الفعل بالزمن فكرة فلسفية محضة، فقد وجدنا في الدراسات اللسانية العربية الحديثة (أنيس،، ، 1994 م.، صفحة 280)؛ ما يبين أن ربط الفعل بالزمن أمر لا تبرره استعمالات اللغة بقدر ما يصلح لتقسيم الفعل عند الفلاسفة (المخزومي، -1986).

وتظهر النزعة الكلامية أيضا في تعريفه للقسم الثالث من أقسام الكلم في العربية وهو الحرف، حيث يحدّه حدّا منطقيا كلاميا فيقول:" **وأما الحروف التي هي أبعاض الكلم، فالبعض حد منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه.** (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 54) " فطريقة تعريفه للحرف في العربية طريقة جاءت على منهج المتكلمين لفظا ومعنى. فمن اللفظ تعبيره بالكل والبعض الذي هو الجزء، وأما المعنى فهو اختار الأكبر والأصغر، ولاشك أن هذه قسمة عقلية منطقية.

وعليه فالزجاجي قد تأثر في صياغة تعاريفه بالنزعة الكلامية الفلسفية، في وضعه للحدود، وهذا كله يدخل في صياغة النحو من حيث عرض مادته في قالب المتكلمين، كما أنه استخدم عباراتهم في هذه الصياغة، وهذا يجرنا لنعرف لغة التأليف النحوي عنده، فهل كانت لغة نحوية خالصة، أم أنه استخدم مصطلحات المتكلمين؟

إنّ لغة التأليف النحوي عند الزجاجي لا تختلف بدورها عن لغة المتكلمين، وذلك من حيث استعمال ألفاظهم ومصطلحاتهم، بدءاً من مقدمة كتابه (المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها،، 1981م.، صفحة 105) كما أنّه لم يتلخص من عبارات المتكلمين واستخدام مصطلحاتهم، ولم يستطع أن يَفلت من بيئته الكلامية؛ إذْ ليس من السهل أن يتجرد عن لغة المتكلمين وينفرد بلغة تأليف تميزه، في عصر انتشر فيه علم الكلام، وطغت ألفاظه وعباراته على ألسنة المؤلفين في العلوم العربية والإسلامية، فيكتب في النحو كتابا لا يتصل بعلم الكلام، ولذا كان كتاب الإيضاح،" يلقي الضوء على تللك الصلة المبكرة بين النحو وغيره من العلوم مثل: الفقه، والكلام والمنطق والفلسفة" (تاكي، 1425، صفحة 167) ونرى الزجاجي في كتابه يقتبس من مصطلحات المتكلمين النحاة خاصة البصريين لأنهم أكثر تمسكا بالمنطق والعقل في دراسة النحو، وأكثر ميلا لعلم الكلام (المخزومي،، 1986م، صفحة 49)،فقد صرح بأنه في مصطلحاته يستخدم ألفاظ البصريين فيقول:" **وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين** (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 80)"

وعندما نمعن النظر في مؤلفات علم الكلام (الإيجي، . ، المواقف في علم الكلام، ، ،،، دت، الصفحات 36-41-136) نرى المتكلمين يستخدمون مصطلحات عديدة منها: الاستقراء، الجوهر، العرض، الماهية، الذات، أو الذاتي، المطلق والمقيد، التصور والتصديق، السلب والإيجاب، الوجود والعدم...

وقد أدخل الزجاجي بعضا من هذه المصطلحات الكلامية في كتابه الإيضاح، فهو عندما عقد بابا في الإعراب والكلام، وناقش مسألة أسبقية أحدهما عن الآخر، ثمّ أراد أن يقنع قارئ كتابه بمذهبه القائل بأسبقية الكلام عن الإعراب، عرض المسألة على طريقة المتكلمين فاستخدم الحجج العقلية واستعمل المصطلحات الكلامية فقال: " الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة. ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وأن العرض قد يجوز أن يُتوهم (منفصلاً) عن الجسم والجسم باق، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عارياً من الجسم، بل لا تجوز رؤيته، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة. ولم نرد بالأسود ها هنا جسماً سُود بحضرتنا، بل ما شوهد كذلك من الأجسام. وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك. " (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 68)

إنّ اهتمام الزجاجي بمنهج المتكلمين في البحث عن أسبقية الأشياء وطغيانها على فكره هي التي جعلته يناقش بها مسائل علم النحو والعربية ومن أبرزها مسألة القول في الكلام والإعراب، ثم يستخدم

مصطلحاتهم، ليكون ذلك مظهرا وأثرا من آثار نفوذ علم الكلام في ميدان البحث النحوي (المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها،، 1981م.، صفحة 113) سجله في كتابه فكان أمارة ودليلا واضحا لامتزاج المصطلحات النحوية بالكلامية واستخدامهما في الدرس النحوي على السواء.

أما عن طبيعة الاستدلال عند الزجاجي فكان للجدل النحوي نصيبا وافرا حتى عدّه بعض الدارسين السمة البارزة في كتابه، (تاكي، 1425، صفحة 169) فلا شك أنّ الجدل والمناقشة والأخذ والرد في معالجة المسائل هو أسلوب المتكلمين في الاستدلال ويقصد بالجدل (فلوسي، 1424هـ،، صفحة 16) في اصطلاح علماء الكلام: "دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة، أو شبهة، ويكون بين طرفين كل واحد منهما يريد تصحيح قوله بأدلة وإبطال قول صاحبه بالحجج والبراهين" (الباجي، 2001، صفحة 11)، وهو أسلوب في المناقشات العلمية يقوم غالبا على الأدلة العقلية، والصيغ الجدلية ومن أهمها صيغه الفنقلة؛ التي تعدّ صيغة تعليمية نشأت عند المتكلمين، وانتقلت بعد ذلك لكتب اللغة والنحو، هذه الصيغة الكلامية وردت بكثرة في كتاب الإيضاح، نقف في هذا المقال عند بعضها.

يقول الزجاجي مبينا الفائدة من تعلّم النحو:" فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلم النحو، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيَفهمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عز وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي – صلى الله عليه وسلم – وإقامة معانيها على الحقيقة " ويقول في باب القول في الإعراب، أحركة هو أم حرف، ما نصه:" فإن قال قائل: فهل يكون الإعراب حرفا عند سيبويه وأصحابه في شيء من الكلام؟ قلنا له: هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب" (الزجاجي،، 1979م.، صفحة 72) وقد تكررت هذه الصيغة الجدلية في مواضع متعددة من الكتاب حتى كادت تكون في كل مسألة من مسائله المنثورة بين دفتيه.

ومن خلال ما تقدم عرضه عن الزجاجي يظهر بكل وضوح أثر النزعة الكلامية في النحو عنده، فهو وإن أراد أن يكتب في النحو كتابا خالصا من كل أثر فلسفي أو كلامي؛ إلا أنه اضطر لأن يكون ابن بيئته، و متأثرا بثقافة عصره، وما ساد فيه من سيطرة علم الكلام ورواج مصطلحاته، ومنهجية التأليف النحوي، فجاء كتاب: "الإيضاح في علل النحو" نموذجا من المؤلفات النحوية التي تأثرت بالنزعة الكلامية في صياغة الفكر النحوي خلال القرن الرابع.

3، 5.الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السّيرافيّ: (**النديم**،، 1997 م.، **صفحة** 87)

لم تحدد لنا كتب التاريخ والتراجم تاريخ ميلاد أبي سعيد السيرافي بدقة ولكن أغلبها اتفق على أنه توفي اليوم الثاني من رجب سنة ثمان وستين وثلاث مائة، "368 هـ" عَنْ أربع وثمانين سنة (خلكان،

1974، صفحة 2/ 79) مما يجعلنا ندرك أنه ولد سنة " 284هـ " وهذا معناه أنه أدرك القرن الثالث شابا وعاش في القرن الرابع أكثر حياته، ومن ثمّ برع السيرافي في علم النحو، وعلم الكلام والمنطق، والحساب والفقه والفرائض، قال القفطي:" كان يدرّس القرآن والقراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي والحساب، وعلوما سوى هذه، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين" ويذكر المترجمون أيضا أن السيرافي كان معتزليا، يخفى اعتزاله وهو ما تشير إليه عبارات المترجمين" كان معتزلياً، ولم يظهر منه شيء" (القفطي،، – 1982م، صفحة 1/ 349) وإن كان اليماني في إشارة التعيين أكد على أنه معتزلي يظهر اعتزاليته، فقال: " وكان يذكر بالاعتزال، وكان يظهره" (اليماني، 1986م.، صفحة 94) ومن خلال ما تقدم نستنتج أنه من النحاة المتكلمين المعتزلة وذلك لسببين:

– أن من عاصره من النحاة وصفه بالاعتزال ولا أدل على ذلك من عبارة الزبيدي في طبقاته عندما قال في ترجمته: " الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان، وهو الذي فسَّر كتاب سيبويه، وينتحلُ العلمَ بالمجَسْطِي وإقليدس والمنطق، ويتفقَّه بأبي حنيفة، وهو معتزليٌّ من أصحاب الجُبَّائي " (الزبيدي، دت.، صفحة 379)

– من العلوم التي اشتغل بها زيادة عن النحو؛ علم الكلام، والمنطق، والحساب والفرائض، والعروض والقوافي وتفقه على مذهب أبي حنيفة، إمام أهل الرأي في دراسة الفقه، فنلاحظ اشتغاله بالعلوم العقلية، وتلك خاصية من خصائص المتكلمين المعتزلة في كونهم يقدمون العقل، ويفضلون أدلته على النقل.

لقد برع السيرافي في علم النحو، واشتغل بكتاب سيبويه وشرحه؛ حتى صار أعلم الناس بنحو البصريين (القفطي،، – 1982م، صفحة 1/ 348)، ولذا وصفته كتب التراجم بالإمام، لمطلق التقدم في صناعة الفن، والتضلع في علوم عصره فقد نقل ياقوت في معجم الأدباء عن أبي حيان التوحيدي قوله: " أبو سعيد السيرافي شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة" (الحموي، –1993م، صفحة 2/ 878) فمن خلال هذا النقل نلاحظ وصفه شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة في النحو والفقه والكلام، كما نلاحظ أنه رتب النحو في الذكر هو الأول، مما يؤكد لنا أنه كان شيخ هذه الصنعة في عصره بلا منازع.

ونقل ابن الأنباري في نزهة الألباء عن محمد بن العباس بن الفرات قوله:" كان أبو سعيد عالماً فاضلاً، معدوم النظير في علم النحو خاصة" وقد أعجب ابن الأنباري بشرح السيرافي لكتاب سيبويه، فقال: " وصنف تصانيف كثيرة؛ أكبرها شرح كتاب سيبويه، ولم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه؛ ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً." (الأنباري، – 1424 2003، صفحة 228)

ومن خلال ما تقدم يتأكد عند الباحث أن السيرافي قد فاق علماء عصره في دراسة النحو، وتميز بشرحه لكتاب سيبويه، وهذا يجعلنا نبحث عن أسباب هذا التفوق في دراسته النحوية، كما يأخذنا الفضول العلمي عن سرّ التألق والتميز في شرحه كتاب سيبويه، وبعد الاستقراء والتتبّع في الدراسات النحوية التي اعتنت بفكر السيرافي ودراسته للنحو (المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، 1963م، صفحة 223) تبين لي جملة من الأسباب الرئيسية تعود في مجملها إلى أثر مناهج المتكلمين في فكره النحوي وهي كما يأتي:

- سعة ثقافته واطلاعه على أغلب علوم عصره، وهذا واضح من خلال وصفه في كتب التراجم، ولعل من أبرز العلوم التي غذت ثقافته النحوية وبها تميز وتقلد منصب الإمامة في النحو؛ هو تمكنه من علم الكلام والمنطق (المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، 1963م، صفحة 228) فبهما استطاع السيرافي أن ينظم المادة النحوية، وأن يحسن شرحها، وأن يناظر بها غيره من الفلاسفة والمتكلمين، وأن يعالج الخلاف النحوي معالجة محكمة، أساسها المقدمات والنتائج التي أخذها من المناطقة.

- تقيده بالمنهج الكلامي، وغلبة النزعة المنطقية في دراسته النحوية (أحمد، دت.)، وقد كان لكل منهما أثر في معالجته لمسائل النحو العربي؛ حيث أكسبه منهج المتكلمين أسلوبا جيدا في الإقناع (الحموي، 1993-م، صفحة 2/ 878)، وجعل درسه النحوي يتمتع بقوة في الحجة والتدليل وسلامة في البرهان (أحمد، دت.، صفحة 145) على القاعدة النحوية.

- جمع السيرافي في دراسته النحوية بين منهج المتكلمين القائم على العقل كما قدمنا، ومنهج اللغويين القائم على الرواية والإسناد (المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، 1963م، صفحة 225) ففي شرحه لكتاب سيبويه نجده يستخدم منهج اللغويين في عنايته بالشواهد الشعرية من حيث ثبوتها وتتبع أسانيدها، وهنا يظهر لنا بشخصية الراوي الحافظ واللغوي البصير، فيثبت الرواية أو ينفيها، ثم يستخدم الشاهد ليستخرج منه حكما نحويا، أو قاعدة كلية في أصول النحو، وهنا نراه يستخدم منهج المناطقة والمتكلمين، وبهذا الجمع استطاع أن يتميز في شرحه لكتاب سيبويه.

والمتأمل في الفكر النحوي عند السيرافي، أو في مناقشته لعلماء النحو وعلماء الكلام، يرى جملة من المظاهر التي تعبرّ عن أثر النزعة الكلامية في دراسته للنحو، تتضح لنا في تحليلاته ومناقشاته للمسائل النحوية؛ التي أشبعها شرحا وتوضيحا مستعينا بحجج المتكلمين، أومن خلال الحدود والتعريفات الموضوعة في مؤلفاته لضبط الظواهر النحوية، على طريقة المناطقة والمتكلمين، والتي تشبه إلى حد كبير الحدود المنطقية التي وضعها أرسطو، كما يبدو جليا منهج المتكلمين واضحا في مناظرته النحوية التي نقلتها كتب الأدب والتراجم (الحموي، 1993-م، صفحة 2/ 894)، حيث كانت مناظراته النحوية

على طريقة المتكلمين ومنها ما جرى بينه وبين الفيلسوف أبي بشر متّى بن يونس، عندما اعتبر أنه " لا سبيل إلى معرفة الحقّ من الباطل والصدق من الكذب والخير من الشرّ والحجّة من الشبهة والشك من اليقين إلا بما حويناه من المنطق وملكناه من القيام به" (التوحيدي، 1424هـ.، صفحة 108) وفي هذه المناظرة اتضحت مظاهر النزعة الكلامية عند السيرافي واهتمامه بالجدل وبه استطاع أن "يقيم شكلا من الاستدلال النحوي، يستقصي كل الفروض الممكنة حول المسألة التي يتناولها" (علي م.، صفحة 232)

4، 5.من النحو الكلامي عند السيرافي:

كثر عند السيرافي أثناء شرحه لكتاب سيبويه التعليل والتأويل، وكلاهما من آثار علم الكلام في الدرس النحوي العربي، وعليه سأضرب مثالا لكل منهما، يتضح به مقالنا عن النحو الكلامي عند السيرافي وذلك من خلال ما يأتي:

- **آ ـ التعليل بالعلة الجدلية:**

يقول السيرافي في شرح كتاب سيبويه، في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة: " قبل "، و " بعد " يكونان خبرين للجثث وغيرها إذا كانا مضافين كقولك: زيد قبل عمرو، وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة وبعد يوم الجمعة، فإذا حذفت ما أضفتهما إليه لم يجز أن يكونا خبرين. لا تقل: زيد قبل، والقتال بعد، وإن لم أر أحدا من أصحابنا اعتل لهذا بشيء يقنع. وقد حكاه سيبويه ولا أعلم له مخالفا، ورأيت من احتج فقال لأنه لا فائدة فيه؛ لأن الفائدة في التوقيت بما قد أضيف إليه في غير الخبر. والصلة في ذلك عندي أن " قبل " و " بعد " إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف كقولنا: زيد قبل عمرو، فالتقدير فيه: استقر قبل عمرو، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده فصار ذلك إجحافا فاجتنبوه" (السيرافي، 2008، صفحة 4/ 54)

يعلل السيرافي في هذا النص من شرحه لكتاب سيبويه لمسألة نحوية، طالما تحدث عنها النحاة في مصنفاتهم؛ وهي مسألة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، فالأصل في الخبر أن تحصل به فائدة بعد المبتدأ فمتى وجدت الفائدة صح الإخبار، دون أي تكلف ولا كثرة في الجدل والتعليل، وعليه استطاع ابن مالك أن يعبر عنها ببيت واحد فقال (الدين، دت.، صفحة 17):

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وإن يفد فأخبرا**

لكننا نلاحظ السيرافي يعالج المسألة على طريقة علماء الكلام، حيث كانت العلة الجدلية هي المحور والأساس في بيان أصل الإخبار بالظرف عن الجثة، وبها علّل لكل مسألة نحوية، حتى وإن اقتضى المقام اختصارها كما فعل ابن مالك، لأن منهج النحو في القرن السادس والسابع مبني عن عدم الإسراف في التعليل والاتجاه نحو التيسير، على خلاف نحو القرن الرابع المبني على التعليل والتأويل وكثرة الجدل.

- **ب- التأويل والتقدير:**

يستخدم السيرافي التأويل والتقدير في تفسير النصوص والشواهد النحوية، فهو يتعامل مع كلام العرب بهذه القاعدة، حتى وإن كان القائل من عرب الجاهلية، ومن الذين تكلموا وفق الملكة الفصيحة، والسليقة اللغوية السليمة، ولم يتصلوا بالفلسفة، ولم يدرسوا علم الكلام، ولم يعرفوا التأويل إطلاقا، ويكون التأويل عنده أيضا في تفسير الظواهر النحوية الموجودة في الآيات القرآنية، ومن ذلك ما نجده في شرحه للكتاب وهو يؤول "**أو**" بمعنى "**و** " **قول الشاعر:**

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث * إلى ذاكم قد غيبتني غيابيا (يعقوب، 1996م.، صفحة 319/8)

قال السيرافي:"أراد: ونصف ثالث." وفي قوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾ -الصافات : 147- قال السيرافي في تأويلها: " أو" فيها على وجهين على الإباحة وعلى الإبهام، كأنه قال: إلى جمع كثير يحرزه بعض الحزار بمائة ألف وبعض بأكثر" (السيرافي، 2008، صفحة 3/ 433).

ومن ثم نستطيع أن نؤكّد أن مناقشته لمسائل النحو كانت على طريقة المتكلمين، وكان منهجه النحوي متأثرا بالفكر الكلامي، من حيث التأويل والتقدير، كما كانت المصطلحات الكلامية أساسا عنده في شرح القاعدة النحوية، سواء من حيث ضبطها وصياغتها، أو من حيث شرحها والتدليل لها، كما فعل في الأمثلة التطبيقية المتقدمة.

5،5.أبو علي الفارسي: (الحموي، -1993م، صفحة 2/ 811)

يعد الفارسي أبو علي من كبار نحاة المعتزلة، وقف على مناهج المتكلمين وأساليبهم في الحجة، وبها تميز عصره في صناعة العربية، وتأليف المصنفات في علوم الشريعة كالتفسير والعقيدة وعلوم القرآن، فجاء كتابه الحجة في القراءات السبعة على منهج المتكلمين النحاة، "الذين آثروا القياس والنظر في معالجة مسائل توجيه القراءات وإعراب القرآن الكريم، متأثرا بنزعة عقلية كلامية، معتمدا على مباحث الجدل وقضايا الفلسفة والمنطق (العليم،، 2011م، صفحة 41)

ولشدة تمسكه بمنهج المتكلمين والانشغال بمنطقهم آثر القياس على السماع فقال :" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس" (الفتح، دت، صفحة 2/ 90)

ونظرا لتعلقه بالقياس الذي هو مظهر من مظاهر علم الكلام في دراسة النحو العربي، بنى كتابه الحجة للقراءات السبع على القياس، فما وافق القياس من القراءات السبع حكم بصحته، وما خالف القياس حكم بضعفه أو شذوذه، وحتى نؤكد هذا نعود إلى الحجة ونرى مثالا تطبيقيا كما يأتي:

- يقول تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾ -النساء : 01- اختلف القراء في هذه الآية (الجزري، دت، صفحة 2/ 247) من حيث نصب الأرحام وكسرها، فقد قرأ الجمهور بالنصب، بينما

قرأ حمزة وهو من القراء السبعة بالخفض، ونصب الأرحام يوافق قياس النحو، ويتماشى مع قاعدة البصريين التي تنص على أنه: " لا يجوز العطف على الضمير المخفوض " (الأنباري ك.، 2012، صفحة 2/ 379) أما قراءة الخفض فهي تعارض القاعدة القياسية، والأصل في التعامل مع القراءة صحة وضعفا يكون باتباع السند وموافقة الأثر، لأنّ هذا هو منهج التلقي المعمول به عند القرّاء، حيث قال الإمام الداني:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها. " (الداني، – 2007 م.، صفحة 2/ 860)

فهل اتبع الفارسي في توجيه القراءة منهج القراء باتباع النقل والأثر، أم احتكم إلى منهج المتكلمين بتحكيم القياس والعقل؟

عندما نعود إلى كتاب الحجة على اعتباره مصدرا نحويا، يتعلق بتوجيه القراءات القرآنية من الناحية النحوية، فإننا نجد الفارسي يقول في توجيه القراءة:" وأمّا من جرّ الأرحام فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. " (الفارسي، 1993م، صفحة 3/ 121) فقد حكم على القراءة أنها واردة على خلاف القياس، كما أنها لغتها قليلة الاستعمال، والذي جعله يحكم بهذا هو التجرد المطلق للقياس، وشدة الإيمان به، حتى حكم على لغة القراءة أنها قليلة الاستعمال، مع العلم أنه نقل عن العرب في كلامها ما يتوافق مع القراءة من حيث جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ويتمثل ذلك في قول الشاعر (يعقوب، 1996م.، صفحة 1/ 391):

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا * فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ**

وهذا الشاهد النحوي قام نحاة البصرة بتأويله على طريقتهم الكلامية، حتى قال ابن الأنباري: "فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك وبالأيام" (الأنباري ك.، 2012، صفحة 2/ 380)

وفي توجيه الآية نرى الفارسي في الحجة يطيل الكلام تأويلا وتقديرا حتى يثبت مذهبه في تضعيف القراءة، ومن ذلك قوله:" فإن قال قائل: هلّا جاز أن يعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور، كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد. قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد، لأن العطف تقدير حرفه أن يقوم مقام الذي يعطف عليه، فإن كان المعطوف فعلا كان في تقدير الفعل، وإن كان اسما كان في تقدير الاسم، وكذلك إن كان حرفا، وإذا كان كذلك وكان المضمر المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف بدلالة أنه لا ينفصل مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويحذف في النداء في الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه في الشعر كما يفصل ذلك في المظهر، لم يجز العطف فيه، لأن حرف العطف لمّا خرج الاسم الذي يعطف عليه في حكم اللفظ عن حكم

الأسماء، لم يصح العطف عليه، لأنّك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شبه الاسم لم يقم حرف العطف مقام الاسم لخروج المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك، لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع، فليس ضعف المؤكّد بحرف التأكيد بأبعد من أن لا يكون في الكلام، فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروف التأكيد، ولم يجز العطف. " (الفارسي، 1993م، صفحة 3/ 126)

ففي هذا التوجيه النحوي نراه اتبع سبيل علماء الكلام في المنهج من حيث التدليل بالحجة العقلية، حيث نراه يستخدم دليل السبر والتقسيم فقسم حجته واستعرض كل الاحتمالات الواردة في العطف، فعلا واسما وحرفا، ثم استنتج حكم عدم جواز العطف. عن طريق التقسيم العقلي، وهذا الدليل شكل من أشكال التقسيم الجدلي عند المتكلمين.

6، 5. أبو الفتح عثمان ابن جني: (السيوطي، ، دت.، صفحة 2/ 132)

ليس ببعيد عن أبي علي الفارسي تلميذه عثمان بن جني، حيث مثّلت دراساته النحوية مرحلة التلاحم الوطيد بين علم العربية وعلم الكلام ، (السامرائي، 1389هـ، صفحة 142) فالتأثير الكلامي في كتبه ومؤلفاته لم يكن متوقفا على الشكل أو المصطلح، وإنما قفز إلى الأصول النحوية العامة، والمباحث اللغوية وتبويبها على طريقة المتكلمين وقد صرح في الخصائص على منهجه الكلامي قائلا:" فإن هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة" (الفتح، دت، صفحة 1/ 68)

وتعد أغلب المباحث التي كتبها في الخصائص مباحث منتقاة ممّا كتبه علماء أصول الفقه من حيث قواعد الاستدلال، أو مما وضعه المتكلمون حول مسائل التعليل، وسار على منهج المتكلمين خطوة بخطوة (السامرائي، 1389هـ، الصفحات 189- 207) ، فأكثر من التعليل والتحليل في كتابه، وكان دقيق الملاحظة فيما ينقله أو يسمعه عن العرب، حيث جعل من الإشارات الخاطفة مباحث كبرى في الكتاب كمباحث الاشتقاق، وتصاقب الألفاظ بتصاقب المعاني، واهتم بالكليات في العربية، وقاس عليها ما يدخل تحتها من فروع نحوية، فهذا كله إنما هو من أثر منهج المتكلمين في كتابه. ويتضح لنا هذا بالعودة إلى قواعده ونصوصه لنرى أمثلة عملية.

7، 5. من الدراسة النحوية الكلامية لابن جني: (السامرائي، 1389هـ، صفحة 190)

لنا أن نرى بعض الأمثلة التطبيقية العملية، نأخذها من دراسته النحوية في موسوعته اللغوية المتميزة؛ وهي كتاب الخصائص الذي يعدُّ من أهم مصادر علم العربية في التراث اللغوي العربي، وهي كما يأتي:

أ.المثال الأول: عقد ابن جني في الخصائص بابا سماه: " **باب في الحكم يقف بين الحكمين**" وقد بناه في علم العربية على أصل من الأصول العقدية الكلامية عند المعتزلة، وهو المنزلة بين المنزلتين، فمما هو مقرر في علم العربية أنّ الأسماء إما أن تكون معربة بحيث تتغير حركات إعرابها حسب العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، أو تكون مبنية فتلزم حالة واحدة في جميع التراكيب النحوية وذلك كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحو ذلك مما حالته البناء في النحو العربي.

ويوجد من الأسماء ما يتوسط في حكمه بين النوعين وفيه يقول ابن جني:" هذا فصل موجود في العربية لفظًا، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبي؛ فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أمّا كونها غير إعراب؛ فلأنَّ الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهي فيه، نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وليس بين "الكسر وبين" الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة، وأما كونها غير بناء فلأنَّ الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء (الفتح، دت، صفحة 2/ 358) "

ويضرب ابن جني على باب الحكم يقف بين الحكمين أمثلة عديدة منها ما يكون فيه الاسم واقعاً بين حكمين من حيث صرفه أو تنوينه فيقول:" ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل وغلامك وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة. وذلك أنها ليست بمنونة، فتكون منصرفة، ولا مِمَّا يجوز للتنوين حلوله للصرف" (الفتح، دت، صفحة 2/ 359)

ويصرح ابن جني في هذا الباب بعد أمثلة ناقشها بأسلوب المتكلمين، ليصل إلى أن الجمع بين الضدين مما هو مستحيل. ومن الأمثلة التي ناقشها والتي تدخل تحت باب الحكم يقف بين الحكمين"

وقوفه عند قول الشاعر: **يا مرحباه بحمار ناجيه * إذا أتى قربته للسانيه** (يعقوب، 1996م.، صفحة 12/ 387)

يجعل ابن جني الهاء التي في قوله:" مرحباه " لا يمكن النظر إليها بقواعد الوقف في العربية، ولا قواعد الوصل، لأن الوقف يقتضي السكون، والوصل يقتضي الحذف " مرحبا" وقد أثبتها الشاعر في الوصل متحركة، فجعلها من باب المنزلة بين المنزلتين فقال: " فثبات الهاء في "مرحباه" ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة: يا مرحباهْ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلًا: يا مرحبا بحمار ناجية. فثباتها إذًا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين (الفتح، دت، صفحة 2/ 361)".

وهكذا فهو يجعل من الأصل العقدي الكلامي عند المعتزلة، والمتمثل في المنزلة بين المنزلتين، قاعدة في العربية يبني عليها أحكام النحو، ويفسر على وفقها قواعد النحو العربي.

ب ـ المثال الثاني: قسم ابن جني العلم إلى قسمين، منه ما يطلق على المعاني، ومنه ما يطلق على الأعيان وهوما اصطلح عليه علماء الكلام بالعرض والجوهر، فقال: " كما جاءت الأعلام في الأعيان،

فكذلك أيضًا قد جاءت في المعاني" (الفتح، دت، صفحة 2/ 389) ويستشهد على كلامه بما ورد من قول الأعشى (البغدادي،، ، 1418 هـ –، صفحة 7/ 235):

أقول لمّا جاءني فخره * سبحان من علقمة الفاخر**

فهذا التقسيم وإن لم يذكره صراحة، إلا أنه كان من أثر الفكر الكلامي، وقد جعل الدكتور السامرائي هذا المثال من الأمثلة الكلامية في الفكر النحو عند ابن جني (السامرائي، 1389هـ، صفحة 191)

ج ـ المثال الثالث:

من الأمثلة التطبيقية للنحو المتأثر بالفكر الكلامي عند ابن جني ما صرح به أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فقال: " ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيد عمرو، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما "قام"، والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، " (الفتح، دت، صفحة 2/ 389)

وما لا يجتمع فيه عاملان قاعدة كلامية استخدمها المتكلمون في بحوثهم الكلامية، وأصبحت بعد ذلك من القواعد المقررة في النحو البصري (العليم،، 2011م، صفحة 298)، وبنواْ عليها نظرياتهم في العامل وأسّسوا على مقتضاها العديد من الأحكام النحوية، كما رأينا عند ابن جني في منع تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

وعليه يمكننا أن نعدَّ فترة الفارسي وتلميذه ابن جني فترة ذهبية نُقّحتْ فيها الدراسات النحوية وطعمت بمناهج الفقهاء والأصوليين، وصيغت موضوعاتها على طريقة المتكلمين حيث كانت مؤلفات أبي علي الفارسي وتلميذه عثمان بن جني، تمثل ذروة التأثير الكلامي (أنيس، 1994، صفحة 19)، ووصلت فيه الدراسة النحوية مرتبة عالية من النضج والاكتمال ومثل القرن الرابع للهجري غاية كبرى في اتصال العربية بعلوم الآلة الأخرى كالمنطق والجدل وعلم الكلام .

6. خاتمة

في ختام هذا البحث، تبين لي جملة من النتاج المعرفية، يمكن لي تلخيصها في النقاط الآتية:

- ✓ بدأت دراسة النحو عند علماء العربية دون أي اختلاط بالعلوم الوافدة، لأن القرون الأولى لم تشهد اختلاطا كبيرا بالأمم الأخرى، ولم تعرف ما وجد عندهم من علم، وإنما ظهر التأثير الأجنبي في الدراسات العربية ومنها النحو العربي، عندما ترجمت علوم اليونان إلى اللغة العربية في زمن الدولة العباسية؛ عندها تشوف العرب لنقل هذه العلوم إلى العربية، وكان من جملتها علم الكلام الذي ترك أثرا واضحا في الدراسة النحوية خاصة في القرن الرابع.

✓ اقتبس النحاة من بيئة المتكلمين جملة من المصطلحات، وأخذوا عنهم طريقتهم في الاستدلال، على قواعد النحو العربي، كما كان منهج النحاة في التبويب والتأليف يقترب من منهج المتكلمين خاصة في القرن الرابع.

✓ استفاد الدرس النحوي من علم الكلام في صياغة مباحثه؛ فجاءت المباحث النحوية عند النحاة المتكلمين في طراز عال من حيث ترتيب المادة، أو من حيث التدليل لها بالمنطق كأحد المظاهر الكلامية، ويظهر هذا جليا في كتاب الايضاح للزجاجي، وكتاب الخصائص لابن جني. كما أثر علم الكلام من ناحية أخرى على صياغة قواعد النحو، وحولها من مادة لسانية إلى قواعد نحوية معيارية، تستمد صحتها من دليل العقل والمنطق أكثر من السماع والرواية.

✓ من النحاة من طغى المنهج الكلامي على فكره النحوي وصاغ المادة النحوية بأسلوب المتكلمين، كما برز ذلك عند الرماني النحوي، حتى قال الفارسي أبو علي وهو المتكلم النحوي:" إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء. "

✓ كان من نتائج مؤثرات الفكر الكلامي على النحو العربي في القرن الرابع، أن صبغت مؤلفات النحو بصبغة كلامية، كثر فيها التعليل، وأسلوب الجدل المعروف عند المتكلمين، وهذه الأساليب الكلامية جعلت من مؤلفات النحو تتصف بالموسوعية، حيث أدمجت مع المادة النحوية مباحث كلامية.

7ـ قائمة والمراجع

1. إبراهيم أنيس. (1994). *من أسرار اللغة* (المجلد 7). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
2. ابن النديم. (1997). *الفهرست* (المجلد ، ط2). (تح: إبراهيم رمضان،، المحرر) بيروت، لبنان: دار المعرفة.
3. أبو حامد، الغزالي. (دت). *تهافت الفلاسفة* (المجلد ط4). (تح: سليمان دنيا، المحرر) مصر: ، دار المعارف،.
4. أبو حيان التوحيدي. (1424هـ.). *الإمتاع والمؤانسة،،* (المجلد ط1). بيروت،، لبنان: المكتبة العصرية.
5. أبو علي الفارسي. (1993م). *الحجة للقراء السبعة،* (المجلد ط2،). (تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، المحرر) دمشق: دار المأمون للتراث،.
6. أحمد أمين. (دت). *ضحى الإسلام، ج 2* (المجلد بدون طبعة). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، منشورات مكتبة الأسرة.

7. أحمد بن القاسم موفق الدين، أبو العباس ابن أبي أصيبعة. (، دت.). ، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، (المجلد دط). (تح: نزار رضا،، المحرر) بيروت،: دار مكتبة الحياة،.
8. أحمد بن محمد بن إبراهيم، شمس الدين بن أبي بكر بن خلكان. (1974). ، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، (المجلد دط). (تح: إحسان عباس،، المحرر) بيروت، لبنان،: دار صادر .
9. أحمد شوقي عبد السلام، المعروف بشوقي ضيف. (دت.). *المدارس النحوية*، (المجلد ،ط7،). لقاهرة: ، دار المعارف.
10. أحمد مكي الأنصاري،. (، 1384هـ). *أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة*،، (المجلد ، دط). القاهرة، جمهورية مصر العربية: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.
11. الحسن بن عبد الله أبو سعيد السيرافي. (2008). *شرح كتاب سيبويه*، (المجلد ط1). (تح: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
12. إميل بديع يعقوب. (1996م.). *المعجم المفصل في شواهد العربية*، (المجلد ط1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية،.
13. سعود بن غازي أبو تاكي. (1425). ، *خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري*، (المجلد ط1). القاهرة، مصر: دار غريب للنشر والتوزيع.
14. سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي. (2001). *المنهاج في ترتيب الحجاج*، ، (المجلد ، ط3). (تح: عبد المجيد تركي، المحرر) ،يروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي ب.
15. شمس الدين ابن الجزري. (دت). *النشر في القراءات العشر* (المجلد دط). (تح: علي محمد الضباع،، المحرر) لام،: المطبعة التجارية الكبرى.
16. شوقي ضيف. (دت). *تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الأول* (المجلد ط6). القاهرة، مصر: دار المعارف.
17. طبقات فحول الشعراء. (دت.). *57. محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي*، ، (المجلد دط). (محمود محمد شاكر، المحرر) جدة، المملكة السعودية: دار المدني.
18. طلال يحي إبراهيم، ثامر عبد الجبار نصيف. (1428/ 2007، السنة 37). ، النحاة المعتزلة، . *مجلة أداب الرافدين*.
19. عباس حسن. (دت.). ، *اللغة والنحو بين القديم والحديث*، (المجلد ط2،). القاهرة: دار المعارف.
20. عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني. (1986م.). *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين* (المجلد ، ط1). (تح : عبد المجيد دياب، المحرر) المملكة السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،– شركة الطباعة العربية،.
21. عبد الرحمان ابن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي،. (1979م.). *الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك*، (المجلد ط3،). بيروت، لبنان: دار النفائس.

22.عبد الرحمان بن أحمد الإيجي. (دت.). ، *المواقف في علم الكلام*، ،، (المجلد دط،). بيروت، لبنان: عالم الكتب.
23.عبد الرحمن بن خلدون. (1408 هـ - 1988 م). *المقدمة* (المجلد ط2). بيروت، لبنان: دار الفكر،.
24.عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. (، دت.). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* (المجلد ، دط). (محمد أبو الفضل إبراهيم،، المحرر) صيدا بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.
25.عبد القادر بن عمر البغدادي،. (، 1418 هـ -). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (المجلد ط4). (تح: عبد السلام محمد هارون، المحرر) لقاهرة: مكتبة الخانجي.
26.عبد الوهاب خلاف ، (دت.). *35. علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع*، (المجلد ، دط،). المؤسسة السعودية بمصر: مطبعة المدني.
27.عثمان بن جني أبو الفتح. (دت). ، *الخصائص*، (المجلد ط4،). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
28.عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني. (- 2007 م.). *جامع البيان في القراءات السبع* (المجلد ط1). الإمارات العربية المتحدة: منشورات جامعة الشارقة.
29.علي بن يوسف القفطي، (1982م). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، (المجلد ،ط1). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) القاهرة- بيروت،: دار الفكر العربي - ومؤسسة الكتب الثقافية.
30.علي سامي النشار. (،دت.). *71. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلا*، (المجلد ط9،). القاهرة، ، جمهورية مصر العربية: دار المعارف.
31.علي مزهر الياسري. (2003م) ،*الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه*، (المجلد ، ط1). بيروت، لبنان: لدار العربية للموسوعات،.
32.فاضل صالح السامرائي. (1389هـ). *ابن جني النحوي*، (المجلد دط). لام، لام: دار النذير للطباعة والنشر.
33.كارل بروكلمان. (دت). *تاريخ الأدب العربي، جزء 4* (المجلد 5 ط). (عبد الحليم النجار، المترجمون) القاهرة، مصر: المنظمة العربية للثقافة والعلوم، جاعة الدول العربية.
34.كمال الدين الأنباري. (2012) ، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (المجلد دط). (محيي الدين عبد الحميد، المحرر) صيدا بيروت، لبنان: المكتبة العصرية .
35.كمال الدين عبد الرحمان بن محمد الأنباري. (1424 2003). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* (المجلد ط1). (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) صيدا بيروت، لبنان: المكتبة العصرية .
36.مازن المبارك. (1963م). *الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه*. دمشق : مطبعة جامعة دمشق.
37.مازن المبارك. (، 1984م). ، *الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح*، (المجلد ط2). دمشق، سوريه،: دار الفكر،.

38.مازن المبارك. (1981م.). *النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها*، (المجلد ،ط3). بيروت، لبنان: دار الفكر.

39.محمد سالم صالح. (2006). *أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري* (المجلد ط1). القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار السلام للنشر والتوزيع،.

40.محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذهبي. (2003 م.). ، *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تح:* (المجلد ط1). (بشار عوّاد معروف،، المحرر) بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

41.محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدي. (دت.). *طبقات النحويين واللغويين*، (المجلد ط2،). (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) مصر: دار المعارف،.

42.محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج. (دت.). *الأصول في النحو*،، (المجلد دط). (تح: عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت، لبنان ،: ، مؤسسة الرسالة.

43.محمد بن طرخان الفارابي. (2012). *أبو نصر، إحصاء العلوم، تح: صلاح الدين الهواري*، (المجلد ط1). صيدا بيروت: المكتبة العصرية.

44.محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين. (دت.). *متن ألفية ابن مالك*، (المجلد دط). دار التعاون، مكة المكرمة.

45.محمد سمير نجيب اللبدي،. (1986م.). *معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لبنان،،الأردن*، (المجلد ط2). ، بيروت – عمان، الأردن لبنان: مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.

46.محمود محمد علي. (بلا تاريخ). ، *النحو العربي وعلاقته بالمنطق*، .

47.مسعود فلوسي. (1424هـــ). الجدل عند الأصوليين بين النظرية والتطبيق، (المجلد ط1). المملكة السعودية، مكتبة الرشد، ناشرون.

48.مصطفى أحمد عبد العليم،. (2011م). *أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي*، (المجلد ط1). القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار البصائر .

49.مهدي المخزومي. (–1986). ، *في النحو العربي نقد وتوجيه*، (المجلد ط3). بيروت، لبنان، : دار الرائد العربي.

50.مهدي المخزومي،. (1986م). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، (المجلد ط3). بيروت، لبنان،: دار الرائد العربي.

51.ياقوت بن عبد الله الحموي. (–1993م). ، *معجم الأدباء المسمى: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*، (المجلد ط1،). (تح: إحسان عباس،، المحرر) يروت: دار الغرب الإسلامي.